

**أثرُ سيبويه في (التعليق على الموطأ في
تفسير لغاته وغموض إعرابه ومعانيه)
لهشام بن أحمد الوقشي (٤٨٩هـ)**

م. د. إبراهيم عبد الله مراد

قسم اللغة العربية - كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى

barham25@yahoo.com

**The effect of Sebwayh in
Commenting on al-Muwatta in the interpretation of its
languages and ambiguities of its syntax and meanings**

Dr. Ibrahim Abdullah Murad

**Department of Arabic Language - College of Basic Education -
University of Diyala- Iraq**

In this research we tried to show the doctrine of Sibwayh in this book, which is the book (Commentary on the Muwatta in the Interpretation of its Languages and the Mysteries of its Syntax and its Meanings) by Hisham bin Ahmed Al Waqshi (died 489 AH). It can be said that this book is one of the books of commentaries on the hadith that concerned the grammatical and linguistic aspect only. Because he was meant to explain the vocabulary of the hadiths contained in the Muwatta, and he expressed the problematic words, clarified the ambiguous about them, and demystified them, citing what he said to him in the Qur'anic verses and poetic evidence, and inferred by the sayings and opinions of the grammarians with the ability to be informed and honest in transmission. And it became clear to us from reading his book and in light of the issues quoted by al-Waqshi that al-Waqshi mentioned the opinions of Siboyah that al-Waqshi is one of the imams of grammarians and his comments and opinions show broad knowledge and deep understanding, but in most of his issues he only mentioned the position of the witness without referring to the hadith, which must be referred to the Muwatta to confirm The whole conversation. Al-Waqshi used to report on the one issue with the opinion of Sibawayh, the opinions of other grammars, but he did not favor one opinion over another except in some issues, so he agreed with the Sibawayh's doctrine and inferred its validity, citing a saying, opinion, or verse of poetry .

Key words : (Sibawayh , Muwatta , Grammar) □

الخلاص

كتاب التعليق على موطأ الإمام مالك لهشام بن أحمد الوقشي (ت ٤٨٩هـ) من الكتب التي عُنت بشرح الحديث الشريف وبيان ما أشكل من ألفاظه ومعانيه وإعرابه ، والكتاب حافل بالآراء النحوية والالتفاتات اللغوية والنقولات عن أئمة النحو واللغة على ما جاء فيه من أحاديث، وقد كان المؤلف على درجة كبيرة من الحفظ والضبط والأمانة والاتقان والموضوعية فيما يرويهِ أو ينقله وقد شهد له من ترجم له بذلك، وقد كان لسيبويه رحمه الله أثرٌ واضح في ما أورده المؤلف من مسائل نحوية ، فجاء البحث ببعض تلك المسائل التي اعتمد الوقشي فيها رأي سيبويه وبنى عليه توجيهه ، وأبرز أثر سيبويه في تناوله المسائل والتوجيهات التي أوردها الوقشي على الموطأ وما علق فيه عليها. ولم نتناول جميع المسائل التي ورد فيها رأي سيبويه دعماً للإطالة وطلباً للاختصار فاقصر البحث على عشر مسائل فقط رُتبت في البحث بحسب مجيئها في الكتاب، علماً أن عدد المسائل التي ذُكر فيها رأي سيبويه تجاوزت الأربعين مسألة . ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الاستاذ في جامعة أم القرى في مكة المكرمة قد حقق الكتاب وقدم له وعلق عليه في مجلدين ، ونُشر الكتاب في مكتبة العبيكان في المملكة العربية السعودية بطبعته الأولى من العام ١٤٢١ هـ . الكلمات الافتتاحية (سيبويه ، نحو ، موطأ مالك)

المقدمة

الحمد لله الذي حمد في الكتاب نفسه واستفتح بالحمد كتابه وجعل الحمد دليلاً على طاعته، أحمده بكل محامده وأشكره وأسأله المزيد من فضله وإحسانه ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصاحبته الأخيار الذين اذا قضى الله ورسوله أمراً ما كان لهم الخيرة من أمرهم، ومن اقتفى أثرهم الى يوم الدين . أما بعدُ فإنّ المنتبِع لأخبار التراث العربي تتنابه الدهشة ويتملكه الذهول لعظيم صنيع الأقدمين في ما أنتجه علماء العربية على مرّ العصور ، فقد خلف علمائنا - رحمهم الله تعالى - تراثاً ضخماً حافلاً بالقضايا والآراء والأخبار والتوجيهات استوعبت مستويات اللغة كلها ، وقد كان نصيب الدراسات النحوية من ذلك التراث وافراً. وغيرُ خافٍ على دارسي العربية ما لكتاب سيبويه - رحمه الله تعالى - من مكانة وفضل في علوم العربية على امتداد أزمان التأليف فيها ، فكلّ من ألف في العربية ممن جاء بعد سيبويه نقل من كتابه ، فكان أثر الكتاب في تلك المؤلفات واضحاً على كثرتها وتعدد موضوعاتها ؛ لغزارة مادة الكتاب العلمية ، ولما تضمّنه من أحكام لغوية وقواعد نحوية وبلاغية تجعل اللاحق له مضطراً للأخذ عنه والرجوع إليه ، فقد عدّ نص سيبويه مصدراً للتشريع والتعديد ، فكلّ عليه متكلّ ومنه منتهل ، ولسنا في هذا المقام بصدد بيان مكانة الكتاب وصاحبه بقدر ما يعيننا أثره في مصنفات من جاء بعده . ولعل من المسلم به أنّ كتب النحو قديماً وحديثاً ما فتئت تنقل عن كتاب سيبويه ، وهذا أمر طبيعي ، ولكن ممّا يُلْتَمَت إليه أنّ مصنفات العلوم الاخرى كالتفسير والبلاغة وشروح الحديث النبوي الشريف قد تضمّنت نقولاً غزيرة عنه، ومن تلك المؤلفات كتاب (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغموض إعرابه ومعانيه) لهشام بن احمد الوقشي (ت ٤٨٩هـ) ، وفيما يأتي ترجمة له وتعريف بكتابه .

١ . اسمه ونسبه : اتفقت كتب التراجم على أنّ اسمه " هشام بن خالد بن سعيد ، أبو الوليد الكنانى المعروف بابن الوقشي الكاتب، من أهل طليطلة كان من أعلم الناس بالعربية واللغة والشعر والخطابة والحديث والفقه والأحكام والكلام، وكان أديباً كاتباً شاعراً متوسعاً في ضروب

المعارف متحققا بالمنطق والهندسة، ولا يفضلها عالم بالأنساب والأخبار والسير" (١). وقال الذهبي: "أبو الوليد أحد رجال الكمال في وقته باحتوائه على فنون المعارف، من أعلم الناس بالنحو واللغة ومعاني الشعر والبلاغة، بليغ شاعر، حافظ للسنن وأسماء الرجال، بصير باعتقادات وأصول الفقه، واقف على كثير من فتاوى الأئمة، نافذ في الفرائض والحساب والشروط وفي الهندسة، مشرف على جميع آراء الحكماء، ثاقب الذهن، مع حسن المعاشرة، ولين الكنف، وصدق اللهجة" (٢).

وكانت وفاته رحمه الله في مدينة دانية في جمادى الآخرة سنة تسع وثمانين واربعمائة من الهجرة. ومن أبرز مؤلفاته (٣):

- التعليق على الكامل للمبرد .
- التعليق على الموطأ (وهو موضوع بحثنا) .
- عكس الرتبة وقلب المبنى لكتاب مسلم في الأسماء والكنى .
- تهذيب المؤلف والمختلف في أسماء القبائل لابن حبيب البغدادي .
- تنبيهات على أبي نصر الكلاباذي .
- تنبيهات على المؤلف والمختلف للدارقطني .
- تنبيهات على مشاهد ابن هشام .
- تنبيهات على تاريخ ابن الخياط .
- مختصر في الفقه .
- الرسالة المرشدة .

٢. الكتاب وموضوعه :

لا يخفى أن كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس الاصبحي المدني (ت ١٧٩هـ) من أبرز الكتب التي عُنت بالسنة النبوية المطهرة ، فقد وضع المصنّف كتابه على نحو عشرة آلاف حديث^(٤) ، ولم يزل ينظر فيه ويُسقط منه حتى بقي هذا الذي هو عليه . وقد حظي الموطأ بعناية العلماء والباحثين قديماً وحديثاً ، فقد عُكف على دراسته وتدرّسه ، وشرح ألفاظه وما تضمنته من مسائل فقهية ، وأحكام شرعية ، ومن تلك المصنفات التي عُنت بشرح الموطأ كتاب (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغموض إعرابه ومعانيه) لهشام بن أحمد الوشّبي. والكتاب هو تعليقات متفرقة على ما أورده الامام مالك من أحاديث أغلبها تفسير لغوي^(٥) ، أو توجيه نحوي ، فهو حافل بالآراء النحوية والمسائل والتخرجات والنقول ، لعل افضل من يبين منهجه فيه هو محقق الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الاستاذ في جامعة ام القرى في مكة المكرمة إذ يقول : " وقد سار أبو الوليد الوشّبي في تأليف كتابه هذا على منهج نحى فيه منحى التصحيح والضبط لكتاب " الموطأ " ، وشرح ما أبهم من الألفاظ والتراكيب والمعاني بشكل مختصر موجز ، فهو تقريرات وإشارات إلى مواضع مشكلة من " الموطأ " ، فيشرح لفظة ، ويقيد ضبط علم ، ويزيل إبهام مبهم ، ويوجه إعراب مشكل ، ناقلا كل ذلك من المصادر ، ومقيدا عن الشيوخ ، ومستشهدا على ما يقول بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالها ، فجاء الكتاب تأليفاً حافلاً مفيداً" (٦) . ومنهجنا في هذا البحث ايراد نصّ المسألة التي ذكر فيها رأي سيبويه في كتاب التعليق ثم عرض موضع الشاهد فيها على كتب النحويين فضلاً عن رأي سيبويه ومناقشتها وتحليلها ثم بيان موقف الوشّبي منها تأكيداً وتأييداً له أو مخالفة ، وفيما يأتي أبرز المسائل التي انتخبناها ووقفنا عندها ، علماً أنّ ما أورده الوشّبي من آراء سيبويه كان أكثر من أربعة وأربعين موضعاً .

المسألة الاولى : (إن المخففة)

قال الوشّبي : " قول عائشة : (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح) ، إن في هذا الموضع ونحوه عند سيبويه مخففة من (إن) المشددة واللام لازمة لخبرها ليُفرّق بينها وبين (إن) التي بمعنى (ما) فإذا قلت : إن زيداً لقائم فهي تأكيد ، وإذا قلت : إن زيداً قائم - وأسقطت اللام - فهي نفي بمعنى ما زيداً قائم ، والكوفيون يجيزون ان تكون نفيّاً وإن كانت اللام في خبرها ، ويجعلون اللام بمعنى (إلا) الموجبة ، كأنها قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا يصلي ، وتقدير الكلام عند سيبويه : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي " (٧) . استدلل الوشّبي في تفسيره هذا الحديث بمذهب سيبويه في بيان نوع (إن) فذكر فيها هنا أكثر من وجه ، وإذا تصفحنا الكتاب فإننا نجد سيبويه قد ذكر مواردها في مواضع فيه ، فقال : " واعلم أنهم يقولون : إن زيداً لذهاب ، و إن عمروٌ لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن)

حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي ما التي تنفي بها .ومثل ذلك : (إن كل نفس لما عليها حافظ) ... وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق " (٨) .والحق أنّ ل (إن) هذه أكثر من وجه كما ذكر النحاة ، إذ قد ترد نافية ، وقد ترد للإيجاب مخففة من الثقيلة ، وقد حدد سيبويه الفصيل للتفريق بين هذه وتلك فألزم المخففة التي للإيجاب اللام لئلا تلتبس بالأخرى التي للنفي .وهذه مسألة معروفة لا إشكال فيها ، ولكن ثمة نكتة ههنا نشير إليها ، وهي مجيء (إن) المخففة على صورتين من حيث الإعمال والإهمال ، فسيبويه نصّ على مجيئها غير عاملة مرّة فقال : (واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهب)، ونصّ على إعمالها مرّة أخرى ، فقال: (وحدّثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق) .ومثل هذا قال من جاء بعد سيبويه في المسألة ، فالمبرد (ت ٢٨٥هـ) قد ذكر (إن) في باب (ما جاء من الكلم على حرفين) (٩) ، وهو يرى أنها إذا كانت مخففة من الثقيلة لزمها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية وذلك في قولهم : إن زيداً لمنطلق ، و إن نُصب بها لم تحتج الى اللام ؛ لأنّ النصب قد أبان نوعها كقولهم : إن زيداً منطلق .وقال المبرد في موضع آخر: " أن تكون (إن) المخففة من المثقلة فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ولم يجز غير ذلك ؛ لأنّ لفظها كلفظ التي في معنى ما وإذا دخلت اللام عُلم أنها الموجبة لا النافية وذلك قولك : إن زيداً منطلق و إن نصبت بها لم تحتج الى اللام " (١٠) .وذهب أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرحه على الكتاب إلى أنّ (إن) إذا خففت كان لهم فيها مذهبان : أحدهما أن يبطل عملها ويلبثها الاسم والفعل جميعاً وتلزمها اللام حينئذٍ فرقاً بين (إن) النافية التي بمعنى (ما) وبين (إن) التي إذا كانت للإيجاب والتحقيق ، وذلك في نحو : إن زيداً لذهب و إن عمراً لخيراً منك في الإيجاب ، والمذهب الآخر في (إن) إذا خففت أن لا يبطل عملها (١١) .ونكر ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) جواز الوجهين فيها ، ولكنّه رجّح الإهمال ، فقال : " إن كان الحرف المخفف (إن) المكسورة جاز الإهمال والاعمال ، والاكثر الإهمال نحو (إن كل نفس لما عليها حافظ) فيمن خفف ميم لما " (١٢) . وكذلك قال في شرح قطر الندى (١٣) .وخلاصة القول إنّ الوقشيّ ذهب إلى إعمال (إن) في الحديث الشريف وهو مذهب ذكره سيبويه في حديثه عن (إن) المخففة .

المسألة الثانية : أفعال التفضيل

قال الوقشيّ: " وقول عُمَرَ (فهو لما سواها أضيع) هكذا روي في هذا الحديث ، وكان الوجه أن يقال : فهو لما سواها أشدّ إضاعة ؛ لأنّ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف لا يُبنى منه أفعال ، وقد أجازه سيبويه فيما كان أوّله الهمزة خاصة وجاء كثيراً في الكلام والشعر ... " (١٤) .لاسم التفضيل ضوابط وشروط حددها النحويون (١٥) ، وهو باب في النحو ، وقد ذكره سيبويه في باب (ما جرى من الاسماء التي تكون صفة مجرى الاسماء التي لا تكون صفة وذلك أفعال من) (١٦) ، والحقّ أنه لم يقدم تعريفاً دقيقاً لاسم التفضيل ، بل اكتفى بالتمثيل له من دون ذكر مصطلح اسم التفضيل (١٧) . وكذلك فعل المبرّد ، ولكنه كان أكثر تمثيلاً وأوضح تعبيراً .ومعنى ذلك أنّ مصطلح اسم التفضيل لم يكن من اصطلاحات النحويين حتى جاء ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فاستعمل هذا المصطلح ، فقال : " اسم التفضيل : ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره وهو أفعال " (١٨) ، ثم وضع شروطاً لصوغه وحكم ما لم يستوف الشروط ، ومن تلكم الشروط : ان يبنى أفعال التفضيل من ثلاثي مجرد ، تامّ غير لازم للنفي وقابل معناه للكثرة .وقوله في شروطه أن يبنى من ثلاثي مجرد احترازاً عن الرباعي ، أي لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو درج ، أو لم يكن مجرداً بل كان ذا زائد كأخرج واستخرج لم يمكن بناء أفعال منه (١٩) .وقول الوقشيّ : (قد أجازه سيبويه) يحتاج إنعام نظر ومزيد تدقيق ، فقد فصل أبو سعيد السيرافي القول في هذه المسألة ، فقال : " اعلم أنّ الثلاثي ظاهر كلام سيبويه أنه جعل هذا الباب [يعني بناء أفعال من غير الثلاثي] خارجاً عن القياس الذي ينبغي ، والفعل الذي يُستعمل من هذا (أفعال يُفعل) والذي يذكره كثير من النحويين أنّ ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف فليس الباب أن يُتعب به ، وجعلوا قولهم : ما أعطاه وما أولاه على غير قياس ، وظاهر كلام سيبويه يدلّ على أنّ بما فعله أفعال كثير مستمر وأنه لم يستعمل فيه هذا الحرف عن طريق الاستغناء بالشيء عن الشيء ، كما قالوا : ما أكثر قائلته ، ولم يقولوا : ما أقبله ، وإن كان الفعل من قال يقبل ، وهذا ممّا استدل به بعض النحويين أنّ سيبويه يرى الباب في أفعال يُفعل ممّا يجوز فيه التعجب ، ويستمر وأنه تحذف منه الهمزة الأصلية وتلحق همزة التعجب " (٢٠) .وقد فطن الى ذلك أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) وفصل ذلك في شرحه هذا الحديث في المنتقى فقال : " وقوله أضيع على مثال أفعال في المفاضلة من الرباعي وهو قليل واللغة المشهورة في ذلك فهو لما سواها أشدّ تضييعاً ، وحكى السيرافي أنّ بعض النحاة قال إنّ سيبويه يرى الباب في الرباعي مما يجوز فيه التعجب والمفاضلة بأفعال فيقال ما أيسر زيداً من اليسار وما أعدمه من الغدم وما أسرفه من السرف " (٢١) ونقل الشيخ محمد بن عبد الحق التلمساني (ت ٦٢٥هـ) قول الباجي بنصّه ولم يضيف شيئاً على ما ذكر (٢٢) .ويبدو أنّ العلماء تناقلوا الجواز عند سيبويه في مسألة المفاضلة

بأفعل من الرباعي ، والوقشي يرى أنّ الوجه في الحديث أن يُقال : فهو إما سواها أشدّ إضاعة معللاً بأنّ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف لا يُبنى منه أفعال ، ولكنه أشار الى جواز ذلك عند سيبويه ، ولعلّ سيبويه قد أجاز ذلك لكثرة ما سُمع عن العرب في هذا الباب .

المسألة الثالثة : زيادة (من) في الكلام

قال الوقشي: " وقوله : وقد رأى من فزعهم ، وتقديره على مذهب أبي الحسن الأخفش: وقد رأى فزعهم و(من) زائدة ؛ لأنه يجيز زيادة (من) في الكلام الواجب ... وسيبويه ومن يرى رأيه لا يجيزون زيادة (من) الا في النفي والاستفهام كقولك : ما جاءني من رجل ، وهل خرج من رجل ، ويتأولون قولهم : قد كان من مطرٍ أنها (من) التي يراد بها التبويض وفي الكلام حذف تقديره : قد كان صوب من مطر أو جزء ونحو ذلك ، ويجب ان يكون تقدير الحديث على مذهب سيبويه: وقد رأى ما عظم عليه من فزعهم ، أو دائراً من فزعهم ما عظم عليه.... " (٢٣). اضطرب النحويون في مسألة الزيادة في التراكيب اللغوية ، وقد كانت مواقفهم منها متباينة ، فمنهم من اقراها ومنهم من تحفظ فيها على اساس أنّ لكل كلمة انما جاءت لتؤدي غرضاً في التركيب وُضعت من أجله . قال السكاكي (ت ٦٢٦هـ) : " إنّ الغرض من وضع الحروف الاختصار والزيادة تنافيه ، ولهذا متى حكمتنا على حرف بزيادة لم نرد سوى أنّ أصل المعنى بدونه لا يختل ، والا فلا بدّ أن تثبت له فائدة " (٢٤). وقال ابن الخباز (ت ٦٣٨هـ) : " وعن ابن السراج أنّه ليس في كلام العرب زائد ؛ لأنه تكلم لغير فائدة ، وما جاء من ذلك حملة على التوكيد وهو أمرٌ مطلوب بدليل أنّهم وضعوا له ألفاظاً تخصّه ... " (٢٥). إنّ مسألة الزيادة ليست قضية جديدة فقد تحدّث فيها العلماء قديماً (٢٦) وفضلوا القول فيها وأدلى فيها كلّ بدلوه . وما يعيننا في ذلك كلّ مذهب سيبويه الذي أورده الوقشي ، فقد أشار الى أنّ سيبويه لا يجيز زيادة (من) الا في النفي والاستفهام ، ولا بدّ من توثيق ذلك في الكتاب ليتبين لنا صحة ادعائه . ففي الكتاب أنّ سيبويه ذكر زيادة (من) في الكلام في أكثر من موضع فيه ، فقال في حديثه عن أنواع (من): " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما ، الا أنها تجرّ لأنها حرف إضافة ؛ وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد ب (من) لأنّ هذا موضع تبويض ... وكذلك : ويحه من رجل ، إنّما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال ، وكذلك : لي ملؤه من عسل ، وكذلك هو أفضل من زيد " (٢٧). وظاهر نصّ سيبويه أنّه لم يصرّح بجواز زيادتها في النفي والاستفهام فقط ، بل ذكر جواز زيادتها فيما ليس نفيّاً أو استفهاماً ، والدليل على ذلك ما أورده من أمثلة في الإيجاب والإخبار . وقال في موضع آخر في باب (ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير) : " ويحه رجلا والله درّه رجلا ... وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله درّه من رجل ، فتدخل (من) ههنا كدخولها في كم توكيداً " (٢٨). وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن زيادة (من) لا تكون في النفي أو الاستفهام فقط عند سيبويه بل من الممكن ان تكون في الموجب والخبر وقد استدلل الوقشي برأي سيبويه في هذه المسألة . والحق أنّها في الحديث تحتمل أكثر من وجه وثمة حذف في الكلام قدره الوقشي كما مرّ .

المسألة الرابعة : جزم المضارع اذا وقع جواباً لنهي

قال الوقشي " ونكر قوله : (يؤذينا بريح الثوم) فقال : كذا الرواية بإثبات الياء وهو الصحيح ، ولا يجوز في مثل هذا الجزم على جواب النهي في قول سيبويه وأصحابه ، ومثله قولهم: لاتدن من الأسد يأكلك " (٢٩). نذكر هذا الحديث في باب (النهي عن دخول المسجد بريح الثوم) ، والحديث في الموطأ بتمامه أنّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : " من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذينا بريح الثوم " (٣٠). والرواية بإثبات الياء كما ذكر الوقشي . ثم استدلل بقول سيبويه على أنّه لا يجوز الجزم في المضارع اذا وقع جواباً لنهي . وقد وافق الوقشي سيبويه في ذلك واستدلّ برأيه على صحة رواية اثبات الياء ، فسيبويه يرى أنّ الجزم ليس وجه كلام الناس وأنّه قبيح ، قال : " فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله . فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلك " (٣١). وقد ذكر المبرد هذا القول معللاً بأنّ التباعد من الأسد لا يوجب أكل من يؤمر بالتباعد عنه ، قال : " لا تدن من الأسد يأكلك لا يجوز ؛ لأنك اذا قلت : لا تدن ، فإنما تريد: تباعد ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك ، كان محالاً؛ لأنّ تباعده منه لا يوجب أكله إيّاه ، ولكن لو رفعت كان جيداً . تريد فإنه ممّا يأكلك " (٣٢). وقوله : (يؤذينا) يجوز فيه أن يكون في موضع رفع على خبر مبتدأ مضمّر ، كأنه قال : فهو يؤذينا ، ويجوز فيه أن يكون في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في قوله (يقرب) أي هو ، كأنه قال: مؤذياً لنا (٣٣). واستدلال الوقشي برأي سيبويه في محلّه من أنّ الجزم لا يجوز في جواب النهي؛ لأنّ الشرط المقدر - في المثال الذي ذكره سيبويه - إن قدر مثبتاً أي (فإن تدن) لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلاً عليه ، وإن قدر نفيّاً - أي - فإذا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الأسد تسلم (٣٤). ثمّ قال الوقشي في تنمّة شرحه : " وكان الكسائي يجيز في هذا كله الجزم . وهو غلط ؛ لأنه يصير تباعده عن الأسد سبباً لأكل الأسد إيّاه وكذلك يصير تباعدهم عن المسجد سبباً لإيذائهم له بريح الثوم " (٣٥) .

وما ذهب إليه صحيح وفقاً لما سبق ذكره وتفصيل القول فيه .

المسألة الخامسة : الركب اسم جمع او جمع تكسير ؟

قال الوقشي : " والركب جمع راكب ، وأكثر ما يُستعمل في الإبل ، وهو عند سيبويه اسم للجمع ، وهو عند الأخفش جمع ، والدليل على صحة قول سيبويه قولهم في تصغيره : رُكيب " (٣٦) . إن مصطلح اسم الجمع عند سيبويه رحمه الله من المصطلحات التي اكتفى بوصفها وعمد الى توضيحها بالأمثلة الكثيرة (٣٧) ، وقد وردت كلمة (الركب) - موطن الشاهد - عنده في " باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يُكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ، ونقر ، و دود ، إلا أن لفظه من لفظ واحده وذلك قولك : رُكِبَ وسَفَرٌ . فالركب لم يُكسر عليه راكب . ألا ترى أنك تقول في التحقير : رُكيبٌ وسُفِيرٌ ، فلو كان كُسر عليه الواحد رُد إليه ، فليس فَعْلٌ مَّا يُكسر عليه الواحد للجمع " (38) . وقال في موضع آخر : " هذا باب تحقير ما لم يُكسر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع ، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد ؛ لأنه بمنزلة إلا أنه يُعنى به الجميع وذلك قولك في قوم فُويم وفي رجل رُجيل ، وكذلك النقر والزهرط ... " (٣٩) . ويظهر من سياق النصوص التي أوردها من الكتاب أن سيبويه - رحمه الله - لم يحدد تعريفاً دقيقاً لاسم الجمع ، وكان كلامه وصفاً له وبياناً لأحكامه وأقسامه مع التمثيل له . وقد شرح ابو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) كلام سيبويه في مسألة الركب ، فقال : " قال سيبويه : وذلك قولك رُكِبَ وسَفَرٌ فالركب لم يُكسر عليه راكب ، ألا ترى أنك تقول في التحقير : رُكيبٌ وسُفِيرٌ . قال ابو سعيد : اعلم أن هذا الباب نكر فيه سيبويه الجمع الذي هو من الواحد وليست من لفظ واحد ، فركبٌ وسَفَرٌ اسم للجمع كقوم ونفر إلا أنه من لفظ واحده ، وسائر ما يتلو هذا عند سيبويه بهذه المنزلة " (٤٠) .

ولعل الوقشي قد وافق المعجميين في إيراده معنى الركب ، فقد جاء في اللسان : " الركب ركبان الإبل ، اسم للجمع ، قال وليس بتكسير راكب ، والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب ، وقال الأخفش هو جمع " (٤١) . ثم إن الوقشي قد صرح بأن هذا اللفظ (الركب) هو عند سيبويه اسم للجمع ، وقد مرَّ أنه لم يثبت هذا المصطلح (اسم الجمع) في الكتاب ، بل كانت النصوص تشير الى المصطلح وما يدخل فيه من صيغ وألفاظ من دون تحديد له ، ولسنا بصدد السرد التاريخي لتأصيل هذا المصطلح عند النحويين ، ولكن يمكن القول إن اسم الجمع في الاصطلاح هو ما يراد به مفرد اللفظ مجموع المعنى ، كركب وسفر ، بدليل جواز تصغيره على صيغته ، والجمع الحقيقي لا يجوز تصغيره اذا كان جمع كثرة بل يُرَدُّ الى واحده ، او الى جمع القلة إن وجد (٤٢) . وقد أشار النحويون الى هذا الجمع وفرقوا بينه وبين اسم الجنس والجمع الاخرى (٤٣) ، بل ذهب بعضهم الى إيراد اللفظ موضع الشاهد في شرحه ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : " فأما رُكِبَ ومسافرٌ وسَفَرٌ وجميع هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه ؛ إلا أنه لم يُكسر الواحد بل هو اسم موضوع بإزاء الجمع ، وذهب أبو الحسن الى أنه تكسير فإذا صُغِرَ على مذهبه رُدُّ الى الواحد وصُغِرَ عليه " (٤٤) . ومما تجدر الإشارة إليه أن الوقشي قد أورد رأي أبي الحسن الأخفش في هذه المسألة ، وقال : " وهو عند الأخفش جمع " . وأورد ابن يعيش وغيره رأي الأخفش فيها أيضاً ، ولعل ذلك يرجع الى عدهم مما خالف مذهب سيبويه فيها ، فقد صرح رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) بهذا الخلاف بين سيبويه والأخفش في المسألة (مسألة أسماء الجموع) ، فقال : " وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تراكيبها كجاملٍ وبقيرٍ وركبٍ : جمع ، خلافاً لسيبويه " (٤٥) . ونخلص مما سبق أن الوقشي اختار مذهب سيبويه في عد لفظ (الركب) اسم جمع وليس جمعاً واستدل بتصغير اللفظ لصحة ترجيحه إياه فقال : " والدليل على صحة قول سيبويه قولهم في تصغيره : رُكيبٌ " (٤٦) .

المسألة السادسة : الواو التي تسبقها الهمزة

قال الوقشي : " وقوله عليه السلام : (أولاً يجذُ أحدكم ثلاثةً أحجارٍ) . هذه الواو عند سيبويه وأصحابه واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام ، فأحدثت في الكلام ضرباً من التقرير ، وقد تكون للاستفهام الذي لا تقرير فيه ... وزعم بعض النحويين أن الواو في هذه المواضع زائدة ، وزعم بعضهم أنها (أو) حُرِّكت واوها ، ولا وجه لدخول (أو) في هذه المواضع . والدليل على أنها الواو العاطفة كما قال سيبويه : أنا وجدناهم قد أدخلوها على فاء العطف في نحو قوله تعالى ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ ﴾ البقرة/٨٧ وعلى (ثم) في نحو قوله تعالى ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ يونس/٥١ ، ومعنى قوله : (أولاً يجذُ أحدكم) أوليس يجد أحدكم ، فهو كلامٌ معناه التقرير كقوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ الاعراف/ ١٧٢ " (٤٧) . اختلف النحويون في الواو التي تسبقها همزة استفهام ، فذهب قوم منهم الى أنها زائدة ، جاء في معاني القرآن : " وقال (أوكلما عاهدوا عهداً) فهذه (واو) تُجعل مع حرف الاستفهام ، وهي مثل (الفاء) التي في قوله ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ ﴾ البقرة/٨٧ ، فهذه في القرآن الكريم والكلام كثير . وهما زائدتان في هذا الوجه " (٤٨) . وذهب قوم الى أنها حرف عطف سبق بهمزة الاستفهام لما لها من الصدارة في الكلام ومنهم سيبويه الذي استدلل الوقشي بمذهبه وصححه ، فسيبويه رحمه الله قد أورد باباً في كتابه في (الواو التي تدخل عليها

(الألف)^(٤٩) قال فيه : " وذلك قولك هل وجدت فلاناً عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون ثم ؟ أدخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل عليها الألف ، وإنما هذا استفهام مستقبَل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن هل لا تدخل على الواو . وإنما أرادوا أن لا يجزوا هذه الألف مجرى هل ، إذ لم تكن مثلها ، والواو تدخل على هل " (٥٠) . لقد حاول بعض النحويين تحليل الصدارة للهمزة ، وقد عُلم أن للاستفهام عموماً صدر الكلام ، ولكن الهمزة أمّ الباب فيه والغالبة عليه ، ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها جاز دخولها على الواو والفاء وثم من حروف العطف ، فالواو نحو قوله تعالى ﴿ أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ البقرة / ١٠٠ ، و(الفاء) نحو قوله تعالى ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْفُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ﴾ الأعراف / ٩٧ ، و(ثم) نحو قوله تعالى ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ يونس / ٥١ ، ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام واسمائهم على حروف العطف غير الهمزة ، بل حروف العطف تدخل عليهن (٥١) ، وهذا ما ذهب إليه الوقشي ، فاتضح بذلك صحة مذهب سيبويه - رحمه الله - وموافقة الوقشي له في أن الهمزة لا تسبق بحروف العطف بل تسبق هي حروف العطف ، وأن الواو في الحديث ليست زائدة أو مركبة بل هي حرف عطف سبق بهمزة استفهام فأفادت التقرير .

المسألة السابعة : وقوع كلمة (أحد) في الإيجاب

قال الوقشي : " (وكلّ أحد دخل في نافلة) كذا الرواية ، وليس يجيز سيبويه وأصحابه وقوع (أحد) الذي يراد به العموم في الإيجاب ، وإنما هو عندهم من الألفاظ التي خُصّ بها النفي ، يقال : ما جاء أحدٌ ، ولا يجوز : جاء أحد " (٥٢) لفظ (أحد) بمعنى واحد والهمزة فيه بدل من الواو ؛ لأن أصله : وَحَدٌّ (٥٣) .

ويستعمل (أحد) استعمال (واحد) وقد يُعني بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة ، فإنها بعد نفي عن قوم قوله تعالى ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ الحاقة / ٤٧ ، وإغناؤه عن (نسوة) كقوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ الأحزاب / ٣٢ ، وهو في كل ما سبق نكرة لا يصح تعريفه (٥٤) . وهذا ما أفاد به ابن مالك في بيان استعمال لفظ (أحد) استعمال (واحد) (٥٥) ، أمّا ما ذكره الوقشي من أن سيبويه لا يجيز وقوع (أحد) الذي يراد به العموم في الإيجاب وأنه من الألفاظ التي خُصّ بها النفي ، فلا بدّ من الرجوع الى الكتاب لتوثيق رأي سيبويه في هذه المسألة ، فقد جاء في الكتاب (هذا باب تُخبرُ فيه عن النكرة بالنكرة) (٥٦) قوله : " ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ خيراً منك ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضع واجب ، لو قلت : كان أحدٌ من آل فلان لم يجز ؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا " (٥٧) . فقد صرح سيبويه - رحمه الله - بعدم جواز وضع (أحد) الذي يراد به العموم في الإيجاب . وهذا ما ذكره الوقشي في أول حديثه في هذا الباب . ولكنّه لم يوضح موقفه من قول سيبويه هذا وثمة نكتة لا بدّ من الإشارة إليها هنا وهي أن كلمة (أحد) تأتي على معنيين كما أشار شراح كتاب سيبويه (٥٨) في هذا الموضع ، أحدهما : أن تكون دالة على العدد ، كقولنا : أحد وعشرون ، أي : واحد وعشرون . والمعنى الآخر : ما وُضع في موضع غير الواجب في النفي والاستفهام ، ويُنفى به ما يعقل مذكرًا أو مؤنثًا ، صغيرًا أو كبيرًا ، فحين نقول : (ما بالدار أحد) فإننا ننفي بذلك الرجال والنساء والصبيان ، ولا يجوز : بالدار أحد . وقد أفرد أبو عليّ الفارسي في كتابه المسائل المشككة بابًا في : مسألة (واحد) فصل القول فيها تفصيلاً وإفياً ، وهي عنده اسمٌ على ضربين ، أحدهما : أن يكون اسمًا غير صفة ، والآخر : أن يكون صفة (٥٩) ، ثم شرع في بيان المراد بكل من المعنيين . وخالصة القول إن الوقشي كان أمينًا في نقل رأي سيبويه في هذا اللفظ ودلالته ، لكنه سكت ولم يصرح بموقفه منه ، وقد نلتمس له العذر في ذلك أنه لم يكن كتابه التعليق كتابًا نحويًا خالصًا حتى يقف على جزئيات كل رأي وتفصيلاته .

المسألة الثامنة : إجراء رأى البصرية مجرى القلبية

قال الوقشي : " وقوله : رأيتني ، سيبويه لا يجيز تعدي ضمير الفاعل المتصل الى ضمير نفسه المتصل إلا في الأفعال المتعدية الى مفعولين ممّا هو داخل على مبتدأ وخبر نحو : ظننتني خارجًا ونحوه ، ولا يجوز ضربتي ، وإنما يجوز : ضربت نفسي ، وإنما جاز في الرؤية هنا ؛ لأنها كانت في النوم فجرت مجرى العلم ؛ لمضارعتها لها " (٦٠) . إن إجراء رأى البصرية مجرى رأى القلبية في أن يُجمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسّمى واحد كقولهم : رأيتنا ورأيتني ممّا لا يجوز عند النحويين ، كما لا يجوز أبصرتنا وأبصرتني ، ولكنها حُمِلت (رأى البصرية) على (رأى القلبية) لشبهها بها لفظًا ومعنى (٦١) . وقد وردت شواهد كثيرة من الحديث الشريف وأشعار العرب ما يؤيد حمل رأى البصرية على رأى القلبية ، وقد كان الوقشي موقفًا في نقل رأي سيبويه في هذه المسألة ، فقد ذكرها - رحمه الله - في أكثر من موضع في كتابه ، فقال : " ولا يجوز أن تقول : ضربتني ، ولا ضربت إياي ، ولا يجوز واحد منهما لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإياي ضربت " (٦٢) . وقال في موضع آخر في (رأى) : " وإذا أردت برأيت رؤية العين لم يجز رأيتني ؛ لأنها حينئذ بمنزلة ضربت ، وإذا أردت التي بمنزلة علمت صارت بمنزلة إن وأخواتها ؛ لأنهنّ لسن بأفعال ، وإنما يجئن لمعنى " (٦٣) . ونقل أبو سعيد السيرافي مذهب المبرّد وتعليقه لهذه المسألة ، فقال : " قال أبو سعيد :

اعتمد أبو العباس المبرد وغيره من اصحابنا في إبطال : اضربك ، وضربتي ، وضربتك ونحو ذلك على أنّ الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته فأبطلوا من أجله ضربيتي، وضربتك، واضربك ، وما أشبهه" (٦٤). وعمل السيرافي رفضه لمذهب المبرد بأنّ المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله ، واخرجه من العدم الى الوجود كنحو خلق الله عزّ وجلّ الاشياء التي كونها ولم تكن كائنة من قبل ، وكنحو ما يفعله الانسان من القعود والقيام والضرب والشتم ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولا ؛ لأنه لا بدّ من أن يكون الفاعل موجودا قبل وجود المفعول ؛ وقادرا عليه قبل فعله (٦٥). وقد أجاز الرماني أن نقول : رأيتي راحلا ، من رؤية القلب ، ولا يجوز من رؤية العين ، وذلك لأنه يتمتع في الفعل المتعدي الى مفعول اتصال الضمير به اذا كان الفاعل هو المفعول ، لمخالفة الأصول الصحيحة ، من أنّ الاصل في الفاعل والمفعول أن يكون أحدهما غير الآخر (٦٦). وخالصة القول في المسألة إنّ الوقشي نقل مذهب سيبويه في جواز تعدي فعل ضمير الفاعل المتصل الى ضمير نفسه المتصل في فعل الرؤية معللا أنها كانت في النوم فجرت مجرى رؤية العلم لمضارعتها لها .

المسألة التاسعة : الشهادة بمعنى القسم

قال الوقشي : " وقوله تعالى ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ النور/٦ ، الشهادة تكون بمعنى القسم ، حكى سيبويه : أشهد لأفعلنّ كذا ، أي : أقسم وأحلف ، وأشهد أنك لمنطلق بمنزلة قولك : والله إنك لمنطلق ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ " (٦٧). باب القسم في العربية باب واسع أفردت له مصنفات النحويين حيزا كبيرا. وللقسم أدوات توصل الحلف الى المقسم به ؛ لأنّ الحلف مضمّر مطّرح لعلم السامع به (٦٨). ولا يخفى أنّ من أدوات القسم الافعال الدالة عليه كقولهم : أقسم ، وأحلف وغيرها . وقد جاء في هذه المسألة استعمال الفعل (أشهد) بمعنى : أحلف ، فقد نقل الوقشي ما حكاه سيبويه من أنّ الفعل (أشهد) في قولهم : أشهد لأفعلنّ كذا ، أي أحلف ، والحق أنّ سيبويه أفرد للقسم بابا خاصا بالأفعال سمّاه : (باب الافعال في القسم) ، قال فيه : " اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك ... واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين ، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله ، وذلك قولك : أقسم لأفعلنّ ، وأشهد لأفعلنّ ، وأقسمت بالله عليك لتفعلنّ " (٦٩) ، وهذا ممّا لا خلاف فيه عند النحويين . وكذلك معناها عند المفسرين ولا سيما أنّ الوقشي ذكر ذلك في مناسبة إيراد الآية الكريمة من سورة النور التي تسمى بأية اللعان ، فقد ذهب بعض المفسرين الى أنّ معنى الشهادة ههنا (اليمين) ، جاء في تفسير العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) : " ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ عبّر عن اليمين بالشهادة" (٧٠). وقال ابن عادل الدمشقي (ت ٨٨٠هـ) : " وقال القرطبي : ورد لفظ الشهادة في القرآن الكريم على انواع مختلفة الخامس : شهد بمعنى حلف ، قال تعالى ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ أي أن يشهد أربع شهادات بالله " (٧١). فخالصة القول في المسألة إنّ من الافعال أفعالا فيها معنى اليمين فتجري مجرى (أحلف) ويقع الفعل بعدها كما يقع بعد (والله) وذلك نحو (أشهد) ، وقد كان الوقشي دقيقا فيما نقله عن سيبويه ، وقد تحقق مذهب الوقشي بأقوال النحويين وبعض المفسرين في الآية موطن الشاهد من أنّ الشهادة تكون بمعنى القسم .

المسألة العاشرة : الجمع من (جرح)

قال الوقشي : " يَجْرَحُ الرجلُ جَرْحًا . الجَرْحُ : المصدر من جَرَحْتُ ، والجَرْحُ الاسم ، ويجمع الجَرْحُ على أجراح وجُرُوح وجِرَاح وجِرَاحَة ، يلحق فيها تاء التأنيث للجماعة ، كما قالوا : فحالة ، وجمالة وتجمع جراحة على جراحات ... وزعم سيبويه أنّه لا يقال أجراح وأجازه غيره " (٧٢) الجيم والراء والحاء أصلان : أحدهما الكسب ، والثاني : شقّ الجلد ، فمثال الأول قولهم : اجترح اذا عمل وكسب ، ومثال الثاني : قولهم : جَرَحَهُ بحديدة جَرْحًا ، والاسم الجَرْحُ (٧٣). وقد أجمعت المعجمات على دلالة الجرح على هذا المعنى ، ولكنهم اختلفوا في مسألة جمعه ، كما اختلف الوقشي مع سيبويه في هذه المسألة . قال الجوهري (ت ٣٩٣هـ) : " جَرَحَهُ جَرْحًا ، والاسم الجَرْحُ بالضم ، والجمع جُرُوح ، ولم يقولوا أجراح إلا ما جاء في شعر " (٧٤). وقال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) : " جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ جَرْحًا والجَرْحُ الاسم وجمعه جُرُوح ، قال أبو علي ، وحكى أبو زيد أجراح وجراح ونفى سيبويه أجراح " (٧٥). وقال الفيروزبادي (ت ٨١٧هـ) : " جَرَحَهُ ، كَمَنَعَهُ كَلِمَهُ والاسم الجَرْحُ ، الجمع : جُرُوح ، وقيل أجراح ... " (٧٦). والحق أنّ هذه المسألة التي ذكرها الوقشي وأورد فيها زعم سيبويه هي ليست مسألة نحوية بل هي مسألة من مسائل الصرف ، ولو أنعمنا النظر في نصّ سيبويه لوجدنا أنه أورد هذه اللفظة في ثلاثة مواضع ، فقال في باب تكسير الواحد للجمع : " وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعلا) فإنّه يُكسّر من أبنية أدنى العدد على (أفعال) . وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على (فُعول وفعال) و (فُعول) أكثر ، وذلك قولهم : جُنْدٌ وأجنادٌ وجُنُود ، و بُرْدٌ وأبرادٌ و بُرُود ، و بُرْجٌ وأبراجٌ و بُرُوج ، وقالوا : جُرْحٌ و جُرُوحٌ ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أقراد " (٧٧). ثمّ جعل هذا اللفظ (أجراح) مقيسا عليه في موضع آخر فقال : " وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على (فِعلة) نحو : جُحْرٌ وأجحارٌ وجِحرَة ، و جُرْحٌ و جِرَاحَة ، ولم يقولوا : أخرج كما لم يقولوا : أجراح " (٧٨). وقال في الموضع الثالث في (باب ما كان على حرفين) : " وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك ، استغناءً وذلك : طَبَّةٌ وطبّاتٌ ... واستغنوا عن التاء حيث غنوا بها أدنى العدد وإن كانت من أبنية

العدد ، كما استغنوا بثلاثة جُرح عن أجرح ... " (٧٩) . ولعلَّ سبب قلّة استعمالهم (أجرح) أنهم يستغنون بالكثير عن القليل (٨٠) . ولم يوافق الوقشيّ سيبويه في هذه المسألة فقد جمع الوقشيّ (الجُرح) على (أجرح) ، ثم ذكر زعم سيبويه من أنها لا تجمع على (أجرح) ، ويبدو لي أنها صحيحة في القياس قليلة في الاستعمال ودليلنا ما أثبتناه من أقوال المعجميين . وزعم سيبويه صحيح لاستغنائهم بالكثرة في (جُرح) عن قلّة في (أجرح)

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله على رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين . أما بعد فقد حاولنا في هذا البحث إبراز أثر سيبويه ومذهبه في كتاب من كتب شروح الحديث الشريف وهو كتاب (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغموض إعرابه ومعانيه) لهشام بن احمد الوقشيّ (ت ٤٨٩هـ) ، ويمكن القول إنّ هذا الكتاب هو من كتب شروح الحديث التي عُنت بالجانب النحويّ واللغوي فقط؛ لأنه عُني بشرح مفردات الاحاديث الواردة في الموطأ ، وأعرب الكلمات المشكّلة منها ، وبَيّن المبهم فيها ، وأزال الغموض عنها مستشهداً لما ذهب اليه بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية ، ومستدلاً بأقوال النحويين وآرائهم مع سعة اطلاع وأمانة في النقل كما شهد بذلك من ترجم له ، وقد لمسنا ذلك بالتثبت فيما ينقله . تبَيّن لنا من قراءة الكتاب وفي ضوء ما سقناه من مسائل أنّ الوقشيّ من أئمة النحويين وتعليقاته وأراؤه تنم عن علم واسع وفهم عميق ولكنه كان في غالب مسائله يذكر موضع الشاهد فقط في المسألة ، وأحياناً تكون كلمة واحدة ، من دون الإشارة الى الحديث مما يوجب الرجوع الى الموطأ للتثبت من الحديث كاملاً . ومنهج الوقشيّ في كتابه أنّه يذكر نصّ الشاهد ثم يعلّق عليه ، فيسبق النصّ دائماً بعلامة تميّز كلامه من كلام غيره ، فيقول : (وقوله كذا) فيذكر ما يريد بيانه من الحديث في الموطأ ثم يشرع في شرحه وبيانه وإعرابه وتفسيره ، وهذا مما يرفع اللبس على القارئ في تمييز كلامه عن كلام غيره . وكان الوقشيّ يورد في المسألة الواحدة مع رأي سيبويه آراء نحويين غيره ، ولكنه لم يكن يرجح رأياً على آخر إلا في بعض المسائل فيوافق مذهب سيبويه في بعضها ويستدل على صحته مستشهداً بآية مثلاً أو بيت شعري ، ويخالفه في مواضع أخرى . ولم يكن الوقشيّ يقف طويلاً على رأي أو مذهب لسيبويه او لغيره من النحويين ، معللاً ذلك بأنّ موضعه وتفصيله في كتب النحو . نسأل الله أن يرحم علماءنا ويغفر لهم وصى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

الهوامش :

- ١ - معجم الأدباء : ٦ / ٢٧٧٨
- ٢ - سير اعلام النبلاء : ١٤ / ١٦٥ ، وينظر : الوافي بالوفيات : ٢٦ / ٦٢ ، والاعلام : ٨ / ٨٤ ، الصلة : ١ / ٦١٧
- ٣ - ينظر مقدمة التعليق على الموطأ / ٤٧ وما بعدها
- ٤ - ينظر : مقدمة الموطأ : ٦
- ٥ - ينظر : التعليق على الموطأ : ١ / ٦٧
- ٦ - التعليق على الموطأ : ١ / ٨٠ - ٨١
- ٧ - المصدر نفسه : ١ / ٩
- ٨ - الكتاب : ٢ / ١٣٩ - ١٤٠
- ٩ - ينظر : المقتضب : ١ / ١٨٨
- ١٠ - المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٠
- ١١ - ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩
- ١٢ - شرح شذور الذهب : ٣٠٣
- ١٣ - ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٥٣
- ١٤ - التعليق على الموطأ : ١ / ١٣
- ١٥ - ينظر : شرح الرضي : ٣ / ٤٤٧
- ١٦ - الكتاب : ٢ / ٢٤

- ١٧ - ينظر : اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية : ١٧
- ١٨ - شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٤٧
- ١٩ - ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
- ٢٠ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٤٧٤
- ٢١ - المنتقى شرح الموطأ : ١ / ١١ - ١٢
- ٢٢ - ينظر : الاقتضاب في غريب الموطأ واعرابه : ١ / ١٨
- ٢٣ - التعليق على الموطأ : ١ / ٤٠ - ٤١
- ٢٤ - مفتاح العلوم : ١٠٠
- ٢٥ - توجيه اللمع : ١٤٢
- ٢٦ - ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٨٤ ، وينظر : شرح المفصل : ٨ / ١٢٨
- ٢٧ - الكتاب : ٤ / ٢٢٥
- ٢٨ - المصدر نفسه : ٢ / ١٧٤
- ٢٩ - التعليق على الموطأ : ١ / ٤٨
- ٣٠ - الموطأ : ١ / ١٧
- ٣١ - الكتاب : ٣ / ٩٧
- ٣٢ - المقتضب : ٢ / ٨١
- ٣٣ - ينظر : الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب : ٤١
- ٣٤ - ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٨٨٧
- ٣٥ - التعليق على الموطأ : ١ / ٤٨
- ٣٦ - المصدر نفسه : ١ / ٦٦
- ٣٧ - المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٣٥
- 38 - الكتاب : ٣ / ٦٢٤
- ٣٩ - المصدر نفسه : ٣ / ٤٩٤
- ٤٠ - شرح كتاب سيبويه : ٤ / ٣٦٨ - ٣٦٩
- ٤١ لسان العرب : (ركب) : ١٧١٢
- ٤٢ - ينظر : الكليات : ٣٣٤
- ٤٣ - ينظر : المقتضب : ٢ / ٢٩١ ، والاصول في النحو : ٣ / ٣١ ، والتكملة : ٤٦٤ ، والمسائل الحلييات : ١٦٢ ، والصاحبي : ٤٢٧ .
- ٤٤ - شرح المفصل : ٣ / ٣٣٣
- ٤٥ - شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣٦٧
- ٤٦ - التعليق على الموطأ : ١ / ٦٦
- ٤٧ - المصدر نفسه : ١ / ٦٩ - ٧٠
- ٤٨ - معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٤٧
- ٤٩ - الكتاب : ٣ / ٤٩١
- ٥٠ - المصدر نفسه : ٣ / ١٨٧
- ٥١ - ينظر : شرح المفصل : ٥ / ١٠٠
- ٥٢ - التعليق على الموطأ : ١ / ٣١٥
- ٥٣ - ينظر : لسان العرب : ٣ / ٧٠

- ٥٤ - ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٥ / ٢٤٣٤ - ٢٤٣٥
- ٥٥ - ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١ / ١١٨
- ٥٦ - الكتاب : ١ / ٥٤
- ٥٧ - المصدر نفسه : ١ / ٥٤ - ٥٥
- ٥٨ - ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٣١٨ ، وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٩٠
- ٥٩ - ينظر : المسائل المشككة : ٢٠٥ وما بعدها
- ٦٠ - التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢٣
- ٦١ - ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٠٤ ، وعقود الزبرجد : ٣ / ٢٣٣
- ٦٢ - الكتاب : ٢ / ٣٦٦
- ٦٣ - المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٨
- ٦٤ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣ / ١٢٨ - ١٢٩
- ٦٥ - المصدر نفسه : ٣ / ١٢٩
- ٦٦ - ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني (رسالة دكتوراه/ المكتبة الشاملة) : ١ / ٦٢٧
- ٦٧ - التعليق على الموطأ : ٢ / ٤١
- ٦٨ - ينظر : المقتضب : ٢ / ٣١٧
- ٦٩ - الكتاب : ٣ / ١٠٤
- ٧٠ - تفسير القرآن لعز بن عبد السلام : ٢ / ٣٨٩ ، وينظر : ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم : ٣ / ٩١
- ٧١ - اللباب في علوم الكتاب : ٧ / ٥٦٢
- ٧٢ - التعليق على الموطأ : ٢ / ٧٠
- ٧٣ - ينظر : مقاييس اللغة : ١ / ٤٥١
- ٧٤ - الصحاح : ١ / ٣٥٨
- ٧٥ - المخصص : ١ / ٤٨٥
- ٧٦ - القاموس المحيط : ١ / ٢١٥
- ٧٧ - الكتاب : ٣ / ٥٧٦
- ٧٨ - المصدر نفسه : ٣ / ٥٧٧
- ٧٩ - المصدر نفسه : ٣ / ٥٩٨ - ٥٩٩
- ٨٠ - ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٤ / ٣٢٨

ثبت المصادر

القرآن الكريم

- ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية ، د. رياض يونس خلف ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط١ ، ٢٠١٥م
- الاصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، د. ت .
- الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط١٥ ، ٢٠٠٢ م
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب ، محمد بن عبد الحق اليفرنى (٦٢٥ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، ٢٠٠١ م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الجبائي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغموض إعرابه ومعانيه ، لهشام بن أحمد الوَقْشِي الأندلسي (٤٠٨ هـ - ٤٨٩ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- تفسير القرآن ، أبو محمد عزالدين عبد العزيز بن عبد السلام ء (ت ٦٦٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي ، دار ابن حزم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
- التكملة ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، بتحقيق : أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، ط ١ - ١٤٢٨ هـ
- توجيه اللمع أحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ، ط٢ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، بتحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، ط٤ .
- سير اعلام النبلاء سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، دار الحديث - القاهرة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ .
- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ) ، بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والإعلام ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح الرضي على الكافية شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .
- شرح المفصل، لموفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية - مصر .
- شرح شذور الذهب شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير
- شرح قطر الندى وبل الصدى شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ط ١١ ، ١٣٨٣ هـ ..
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨ م
- شرح كتاب سيبويه أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حَقَّق في رسالة دكتوراه] لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: الدكتور طه مُحسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ .
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، علق عليه ووضع هوامشه : أحمد حسن بسبيج ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، بتحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط٤ ، ١٩٩٠ م .
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) عني بنشره وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي ط ٢ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

- عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وقدم له: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكوفي (ت ١٠٩٤هـ)، بتحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٩ هـ.
- اللباب في علوم الكتاب اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، بتحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر، سوريا - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، بتحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة، د.ت.
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة النحوي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المسائل الحلبيات أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض أحمد القوزي الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض ط ١، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معجم الأدياء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المقترض، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، بتحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ط ٣، ١٤١٥ - ١٩٩٤ م.
- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط ١، ١٣٣٢ هـ.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.